

لانه لو ورثه لكان عقبه تبرعا على الورثة فيصل لتعد اجازته لتوقفها على ارثها
الموقوف على عتق اصلها في وقت كل من اجازته وارثه على الاخر فيمنع ارثه
فان كان الميراث مدينا بدين مستحق لما له عند موته بيع للدين ولا يعنى منه شيء
لان عقبه يغير من الثلث والربيع فيع منه وان ملكه بوضع مجازية من الميراث فقد
ملكه كما ياتيون من راس المال والباقي من الثلث ولو وهب لرفيق جرحه لخص بيده
فقبل عتق قال في الميراث وسرا على بيده قيمة فانه لان الهبة له هبة له وقال في الورثة
ينبغي ان لا يسرى لانه دخل في ملكه فمرا لا تراث وهذا هو الظاهر كما اعتده المتقني
وقال في الميراث وجه صحته عتق لا يفتق اليه **فصل** في الولا وهو يفتح
او او المدقة القرابة ما حوذا من الموالاة وهي المعاونة والمغايرة بشرط اعصوبة
سببها زوال الملك عن الرقيق بالحربة وهي متراخية عن عصوبة النسب فيرت
بها العتق ويلازم النكاح والصلاة وبعضه والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى ادعهم
لا باهم الي قوله وواليكم وقوله صلى الله عليه وآله انما الولا لمن اعقن وقوله الولاة على
التسبب فيقول بعض المتقنين ان الميراث في العتق والاصل في قوله تعالى ادعهم
لا باهم الي قوله وواليكم التسبب في اختلاف النسب لا يباع الا ارثه له فلا يتبعه
ولو عقبه على ان لا يولد له عليه وانه لغيره اذا استنوط لقوله صلى الله عليه وسلم
كل عتق ليس في كتاب الله فهو باطل فضا الله الحق وشروطه اوثق انما الولا لواعق
ويثبت له الولاصولا حصل العتق ميم الرصفة امر بكتابه باد اجور امر بكتابه
امر باستنلاذ امر بقرابة كان ورث قريبه الذي يعقن عليه او ملكه ببيع او هبة
او وصية او سبوا الرقيق نفسه فانه عقد عتق امر ضمما كقوله لغيره اعقن عبد
عني فاجابه امولا ولا بالاعتاق فلتخير السابق ولما يخبره فليقباس عليه اما اذا اعقن
عمره عمه ه عنه بغيره فانه يبيع ايضا لكن لا يثبت له الولا وانما يثبت له الاكلا
لما وقع في اصل الرضة من انه يثبت له الاكلا كما استثنى من ذلك ما لو اقر بجمعة عبد
نفر استراه فانه يعقن عليه ولا يكون ولاوه له بل هو موقوف لان الملك يزعم لم يثبت
له وانما عتق ما اخذه له بقوله وما لو اعقن الكافر كما وا فليحق العتق بدار الحرب
فاستقر فترا عقبه السيد الثاني فولاوه للثاني وما لو اعقن الامام عبد من عبده يثبت
المال فانه يثبت الولا عليه للمسلمين لا للعتق **تنبيه** يثبت الولا للثاني وعلى
المسلم كملكه انما ان لم يتوارثا كما يثبت عقد النكاح والنسب بينهما وان لم يتوارثا
ولا يثبت الولا بسبب اخر غير الاعناق كما سأل شخص على بغيره وحديث من سلمت
على بدرحل فهو احد الناس مجازية وما نه قال النكاح خلتوا في صحته وكان لفضا وحدث
تخوة المرأة ثلاث موارث عتقها وفتقها وولاه الذي لا عتق عليه ضعفه
الضامع وقلة وحكمها في الرضا **الاول** حكم العتق فانه حكم الفقه
فصلافة الفارة والارث به وولاة التزوج وتجل الدية عنه عدمه اي التخصيص بالنسب
وانما قدم النسب لقوله ويثبت الولا عن العتق بعد منه الي الكور من عصيته
اي العتق المتعصبات بانفسهم دون ساير الورثة ومن بعضهم العاصب لانه
لا يورث كما مر فلو انتقل الي غيره كان مورثا تنبيه ظاهر كلامه ان الولا لا يثبت

لا يورثه لكان عقبه تبرعا على الورثة فيصل لتعد اجازته لتوقفها على ارثها

بالنسب

العاصب

العاصب مع وجود العتق وليس ملادا بل يثبت له في حياته والمناخول لم عنها ما
فوايده ولا تراثا امرا بولا ان من عتقها للميراث سابقا ومن نسبا اليه بنسب او ولا فان عتق
عليها اوها كان اشتوته فترا عتقها ثمان بعد موت الاب بولا وارث من النسب للاب والجد
قال العتق للبيت لا لكونها بنت محنته لانه ارث بل لا ينفذ من النسب للاب والجد
ميراثا اذا لم يكن للاب عصبة فان كان له اخ او ابن عم فميراث العتق له ولا ينفذ لانه
يعقوا خطأ في هذه المسألة اربع اية قاض فقالوا ان الميراث للبيت لا لهم اذ اقرت وهي
عصبة له بولاها عليه ووجه الفضلة ان المقدم في الولا العتق فترا عصيته ثم عتقته
فترا عصبا نه ثم عتق عتقته فترا عصبا نه وهكذا ووارث العبد ههنا عصيته كانت
مقدما على عتق محنته ولا شيء لها مع وجوده ونسبة عتق الضمان في هذه
الصورة حكاه الشيخان قال الدرستي والدرمي حكاه الامام عن عتقهم فيها
اذا اشتري اخ واخت اباهما فاعتق الاب عبد اومات مات العتق فقالوا
ميراثه بين الاخ واخت لا بينهما محنتا محنته وهو غلط وان الميراث للاخ وحده
والولا على العصبات في المروجة والقرب مثاله ابن العتق مع ابن ابه فلو
مات المعتق عن ابنتين وعن اخوين فانت احدهما وحرف ابنا فالوا لجمه دون
كان ان هو وارث لابيه فومات الاخر وحلف تسعة بنين فالوا لابن العشرة
بالسوية ولو اعقن عتقا اباه محنته فلكل منهما الولا على الاخر وان اعقن
اخته لا يورث ابها فاشترى اباهم فلا ولا واحدة منهما على الاخر ولو اعقن
كافر مسلما وله ابن مسلم وابن كافر فمات العتق بعد موت محنته فولاوه
للمسلم فقط ولو اسلم للاخر قبل موته فولاوه لها ولومات في حياته محنته =
فميراثه لبيت المال ولا يجوز بيع الولا **وهيئة** الولا كالتسبب في بيع النسب
ولا هيئته قلند لا يبيع ببيع الولا ولا هيئته وكانه صلى الله عليه وسلم يبيع
الولا وهيئة متفق عليه **تنبيه** لو نجح عبد محنته فانت بولده فولاوه لوالى الام لان
المعوم عليه فانه عتق باعتاق امه فاذا اعقن الاب اخرا الولا من موالى الام الى موالى
الاب لان الولا فرع النسب والنسب الي الاب با دون الامهات وانما ثبت موالى الام لعدم
من جهة فاذا امكن عا ذالي موضعه ومعنى الا تجرانه يسقط من وقت عتق الاب
عن موالى الام فاذا تجرولي موالى الاب فلم يبق منه احد لم يرجع الى موالى الام بل يورث
الميراث لبيت المال ولومات الاب رقيقا وعتق اليه اخرا الولا من موالى الام الى موالى
الجد ايضا فان اعقن الاب بعد الميراث تجرول موالى الميراث الى موالى الاب لان الحد
انما جره لكون الاب كان رقيقا فاذا عتق كان اولي بالى لانه اقرب من الحد
في النسب ولو ملك هذا الولا الذي ولاوه لموالي امه اياه جرح ولا اخوته لابيه
من موالى امه اليه ولا يجر ولا يفسده لانه لا يمكن ان يكون له على نفسه ولا يورث
لو اشتري العبد نفسه وكان نسبه بيده واخرا لغيره كان الولا عليه لانه كما مر
الاشارة اليه **فصل** في المذبح وهو لغة المطر في عواقب النظر الامور
وشرعا تعقيب عتق بالمولات الذي هو دليل الحياة فهو تعاقب بصفة لا وصية

٢٢٩